● أخبار قصيرة

طاجيكستان تدعو لتوسيع التعاون في مجال الطيران المدني مع إيران

أعرب رئيس هيئة الطيران المدني في جمهورية طاجيكستان عن تقديره لممثلي هيئة الطيران المدني بالجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ واصفاً القدرات التخصصية والنهج المهني ومستوى التعاون الذي أبداه الفريق الإيراني بأنه متميز، ودعا إلى مواصلة وتوسيع التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات ذات الصلة.

وأفادت هيئة الطيران المدني الإيرانية، أنه وبموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين هيئتي الطيران المدني في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية طاجيكستان، وفي إطار تعزيز التفاعلات الدولية في مجال سلامة الطيران، أوفد فريق من خبراء هيئة الطيران المدني الإيرانية إلى طاجيكستان لتدقيق وتقييم نظام الإشراف على السلامة في هيئة الطيران المدني الطاجيكية.

وأجرى الفريق الإيراني تقييماً ومراجعة داخلية للوضع الراهن لنظام الإشراف على السلامة في طاجيكستان، شملت ٨ مجالات تخصصية، هي: التشريعات، الهيكل التنظيمي وإدارة الطيران المدني، إصدار التراخيص والكفاءات البشرية، عمليات الطيران، الصلاحية الجوية واستمرارية صلاحية الأسطول، التحقيق في الحوادث والوقائع الجوية، خدمات الملاحة الجوية، والمطارات والتسهيلات الأرضية.

انخفاض واردات إيران من منتجات الصلب

وفقاً للإحصاءات التي نشرتها جمعية منتجي الصلب الإيرانية، فقد انخفضت واردات الصلب الإيرانية بنسبة ٣٦٪ من بداية العام الإيراني (٢١ آذار ٢٠٢٥) وحتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥.

وأظهر تقرير جمعية منتجي الصلب الإيرانية، إحصاءات واردات سلسلة الصلب في البلاد خلال الأشهر الثمانية الأولى (٢١ آذار/ مارس إلى ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر) من عام ٢٠٢٥. وبناء على هذه الإحصاءات، وانخفاض الواردات فقد بلغت قيمة واردات البلاد من منتجات الصلب المختلفة ما يقارب ٦٥٠ مليون دولار. كما يظهر التقرير انخفاض واردات منتجات الحديد والصلب خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، والتي شكلت صفائح الصلب أكثر من ٩٣٪ منها، بواقع ٤٢٪ من حيث الحجم و٣٦٪ من حيث القيمة، وهو ما يُعدّ مؤشراً إيجابياً.

ازدياد حجم التبادل التجاري بين إيران وأورينبورغ الروسية

أعلن حاكم منطقة أورينبورغ الروسية أن حجم التبادلات التجارية بين إيران ومنطقة أورينبورغ قد زاد بمقدار ٤/٥ ضعف مقارنة بالعام الماضي.

وكتب يفغيني سولنتسيف، في صفحته عبر منصة «ماكس»، أن حجم التجارة الخارجية لمنطقة أورينبورغ مع إيران خلال الأشهر التسعة الماضية شكل ٣/٦٪ من إجمالي التجارة الخارجية للمنطقة، بزيادة قدرها ٤/٥ ضعف مقارنة بالعام الماضي. وأكد أن إيران ذات أهمية استراتيجية كبيرة لمحافظة أورينبورغ وتعتبر واحدة من أهم شركاء المحافظة في التجارة الخارجية.

من الجوار إلى الشراكة.. الدبلوماسية الإقليمية في قلب استراتيجية الحكومة الإيرانية

الوفاق/ تُعدّ الدبلوماسية الإقليمية واستخدام قدرات المحافظات في البلاد لتطوير وتعميق العلاقات مع الدول الجارة والصديقة في مجالات مختلفة، خاصة الاقتصادية والتجارية، جزءاً من مبادئ السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتولي الحكومة الرابعة عشرة اهتماماً خاصاً بها. ومنذ السنوات الأولى بعد انتصار الثورة، كان نظر الحكومة إلى الاستفادة من القدرات المحلية، خاصة مع الجيران، نظرة خاصة وجادة ومبدئية.

إن أحد الأهداف الرئيسية للدبلوماسية الإقليمية هو تطوير المحافظات والمناطق الحدودية. عندما يُشارك سكان هذه المناطق في عملية الدبلوماسية وتتشكل أعمال تجارية جديدة، يمكن أن يلقى الازدهار الاقتصادي الناتج ترحيباً عاماً من الشعب. وبسبب المصالح المشتركة، والتواصل الاقتصادي والتجاري، وقضايا الأمن الحدودي، يُعدّ استخدام قدرات المحافظات في إطار سياسة الجوار ضرورة.

تمتلك الجمهورية الإسلامية الإيرانية ١٦ محافظة حدودية، منها ٩ محافظات لها حدود برّية فقط (آذربايجان الشرقية، آذربايجان الغربية، أردبيل، خراسان الرضوية، خراسان الشمالية، كرمانشاه، كردستان، إيلام وخراسان الجنوبية)، و٣ محافظات لها حدود بحرية (مازندران، هرمزغان وبوشهر) مع الجيران، و٤ محافظات تمتلك كلا الحدود البرية والبحرية (غيلان، غلستان، سيستان وبلوشستان وخوزستان) مع جيران إيران.

وبالتالي، فإن الاستفادة من ١٥ دولة جارة تقع في جوار ١٦ محافظة حدودية في البلاد، توفر فرصة قيمة ومناسبة جداً للأجهزة التنفيذية في البلاد لنمو وتطوير الظروف الاقتصادية والتجارية.

وفي ٥ نوفمبر، أكد رئيس الجمهورية مسعود بزشكيان، خلال لقائه بمحافظ محافظة كرمان وأعضاء مجلس نواب المحافظة، على أهمية «الدبلوماسية الإقليمية»، واعتبر تفويض الصلاحيات إلى المحافظات حلاً أساسياً لرفع العقوبات الذاتية، وقال: إن المحافظات الحدودية تمتلك قدرات عالية جداً، ويمكنها، من خلال الاستفادة المناسبة من الصلاحيات المفوضة، أن تلعب دوراً فعالاً في الساحة الإقليمية والاقتصادية.

يمكن للمحافظات، بفضل معرفتها الأدق بحاجاتها المحلية، والحدود، والقدرات التجارية والثقافية، والقرب الجغرافي من الطرف المقابل، أن تلعب دوراً فعالاً في زيادة التبادلات وتعزيز العلاقات.

وأعلن وزير الخارجية عباس عراقجي، في مارس ٢٠٢٥، عن بدء نهج جديد في هذه الوزارة يُدعى «الدبلوماسية الإقليمية»، خاصة في المحافظات التي تشترك في حدود مع الدول الجارة، وقال: إن وزارة الخارجية تنوي إقامة تفاعلات وتبادلات دبلوماسية بين جميع المحافظات التي تشترك في حدود مع الدول الجارة وبين المحافظات المجاورة على الجانب الآخر من الحدود.

الدبلوماسية الإقليمية.. حلقة الوصل بين إيران وجيرانها

يمكن للدبلوماسية الإقليمية أن تشكل حلقة وصل بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول الجوار، ذلك أن العديد من محافظاتنا الحدودية ترتبط باتصالات واسعة مع المحافظات المجاورة في الشرق والغرب والشمال والجنوب.

وأكد حميد قنبري، نائب وزير الخارجية للدبلوماسية الاقتصادية، على ضرورة بذل الجهود لتعويض أنشطة المنتجين الحقيقيين، وصرّح بأن نائبة الدبلوماسية الاقتصادية في الوزارة، خلال الحكومة الرابعة عشرة، تسعى إلى تطوير الاقتصاد من خلال تقديم دعم خاص للإنتاجات الموجهة نحو التصدير.

وأوضح قنبري أن تطوير الاقتصاد واستدامته يعزز العلاقات الدولية للبلاد بشكل مضاعف، وقال: لهذا السبب، وانطلاقاً من نهج الحكومة، تقدم وزارة الخارجية دعماً خاصاً لحل المشكلات الاقتصادية التي يواجهها المنتجون أصحاب المنتجات الموجهة للتصدير.

وأكدت مجموعة من نواب مجلس الشورى الإسلامي، مع التأكيد على أن تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وفتح مسارات جديدة لنمو التوظيف والإنتاج المحلي، أن الدبلوماسية الإقليمية تعني الاستفادة من قدرات المحافظات الحدودية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

الأسواق الحدودية واقتصاد المناطق المحلية على جانبي الحدود

قال جمشيد قلاوند، نائب أهالي مدينة أنديمشك وعضو لجنة الزراعة في مجلس الشورى الإسلامي: إن الدبلوماسية لها أبعاد واسعة، خاصة في مجال الجيران والدول التي تشترك معنا في الحدود، مثل العراق وتركيا، وكذلك دول الخليج الفارسي؛ وبالنظر إلى الاشتراكات الثقافية والدينية والتاريخية لهذه الدول مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن تطوير العلاقات معها يُعد ضرورة عامة.

وأضاف قلاوند: في الوقت الحاضر، ما يُلاحظ في السوق هو أن دولاً مثل تركيا وبعض الجيران الآخرين لها حضور أكثر نشاطاً. لذلك، من الضروري متابعة موضوع الأسواق الحدودية، واقتصاد المناطق المحلية على جانبي الحدود، وكذلك دور المحافظات المجاورة بجدية أكبر. وتابع: إننا نتمتع بعلاقات جيدة مع دول الخليج الفارسي، بما فيها السعودية والإمارات والكويت وقطر وعمان، وسنتمكن من تطوير هذه العلاقات في مجال الاقتصاد والتبادلات التكنولوجية أكثر من أي وقت مضى.

وقال قلاوند: إن انعكاس وتداعيات هذا النهج مهمة جداً، خاصة في محافظة خوزستان. خوزستان محافظة واسعة وشاسعة، وتلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني. وفي مجال الاقتصاد أيضاً، تحتل هذه المحافظة، بعد طهران، مكانة خاصة في البلاد. وأردف قائلاً: في النهاية، مع تعزيز الدبلوماسية الإقليمية والحدودية، ستكون طبيعة التبادلات الاقتصادية بحيث تؤمن مصالح الطرفين، وتحمل آثاراً إيجابية.

تفعيل الدبلوماسية الحدودية سيُحدث تأثيرات بالغة الأهمية

من جانبه، قال عبدالغفور أمان زاده، نائب أهالي كركان وآق قلا وعضو لجنة الزراعة في مجلس الشورى الإسلامي: إن المنطقة التي نعنيها تقع ضمن شريط حدودي، وفي محافظة كلستان يوجد جمرك نشط يُدعى «إينتشه برون»، يرتبط مباشرة بدولة تركمانستان. وأضاف: في هذا القطاع، تتشكل أيضاً منطقة تجارية حرة، وتجري حالياً الإجراءات التنفيذية لها، ويتصل هذا الجمرك بشبكة سكك الحديد والطرق البرية؛ ومن الجانب الآخر، لدينا اتصال بحري مع تركمانستان كذلك، من حيث البنية التحتية، تتوفر ظروف ملائمة لتطوير العلاقات مع هذه الدولة الجارة. وتابع: إذا تم تفعيل هذا المسار، فسيسهل التواصل بين إيران والدول المجاورة في منطقة أوراسيا، وكذلك مع روسيا والصين. تعود كل هذه الأمور، في النهاية، إلى دبلوماسية قوية وتفاعل فعال بين وزارتي الخارجية في البلدين، إيران وتركمانستان.

الاستفادة من ١٥ دولة جارة تقع في جوار ١٦ محافظة حدودية، توفر فرصة قيمة ومناسبة جداً للأجهزة التنفيذية في البلاد لنمو وتطوير الظروف الاقتصادية والتجارية

وأكد أمان زاده: إننا مهتمون بتفعيل هذا الاتصال في أسرع وقت ممكن. كما شارك رئيس الجمهورية مؤخراً في قمة عقدت في تركمانستان، ونأمل أن تكون الحوارات الفعالة في مجال تطوير التفاعلات قد أجريت، لتساهم نتائجها في تنمية المنطقة.

وبشأن ضرورة تعزيز الأسواق الحدودية، قال أمان زاده: إذا تم إقامة هذه الاتصالات بشكل جيد وزادت التفاعلات، وتم تسهيل دخول المسافرين بحقائب السفر الذين لا يمكنهم حالياً التنقل، ولم تكن هناك مشكلة في التأشيرات بالنسبة لتركمانستان، فإن السوق الحدودي ستُفعّل بالتأكيد. وأضاف: في الوقت الحاضر، يغلب على السوق الحدودية الموجودة طابع تقليدي؛ بمعنى أنه تُعرض فيها السلع المتوفرة داخل البلاد للاستهلاك والترفيه عن الناس؛ لكن دخول السلع من جانب تركمانستان محدود جداً. وتابع: إذا تم تفعيل مسار التنقل السياحي من الجانب الآخر من الحدود، وأزيلت العوائق الدبلوماسية والتأشيرية من الجانب الإيراني أيضاً، فإن هذه السوق الحدودية ستُفعّل بالكامل دون شك، مؤكداً إن «تجارة الشنطة تتعلق أساساً بالمسافرين الحدوديين». وتابع: سابقاً، كانت تُصدر تأشيرات لمدة ١٠ إلى ١٥ يوماً للمواطنين الإيرانيين، تتيح التنقل في شريط حدودي ومنطقة حضرية محددة. ومن الجانب الآخر، كانت تُصدر تصاريح دخول إلى إيران لمواطني تركمانستان، وكانت هذه التأشيرات مختلفة عن التأشيرات الرسمية والعامة، ومخصصة حصراً لسكان المناطق الحدودية.

وقال: كان هذا الإجراء سارياً في السنوات الأولى؛ لكن مع انتشار كورونا، فرضت قيود على المعابر الحدودية، ويمكن أن يلعب هذا الإجراء دوراً هاماً في تحسين معيشة السكان الحدوديين. كانت هذه التأشيرات مخصصة للأشخاص الذين يعيشون في نطاق حدودي محدد، وتتيح التنقل القصير الأمد لعدة أيام.

وأكد نائب كركان وآق قلا: في إطار هذه الاتصالات، كان بإمكان السكان الحدوديين نقل بضائع محدودة وغير تجارية، مثل ٢٠ أو ٣٠ أو ٤٠ كيلوغراماً من السلع؛ سلع لم تكن ذات طابع تجاري منظم، وكانت تساهم فقط في تحسين معيشة الأسر الحدودية، لهذا السبب، يُطلق عليها «تجارة الشنطة»، كما إن إعادة تفعيل هذه الآلية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على حياة السكان الحدوديين، لكن هذا الإجراء متوقف حالياً.

مليارا دولار.. القدرة التصديرية لصناعة الزنك في إيران

الوفاق/ قال أمين عام جمعية الصناعات ومناجم الرصاص والزنك في إيران: إن صناعة الرصاص والزنك التي واجهت قبل سنوات تحديات كبيرة في تسويق مركّزات الزنك، وصلت اليوم إلى مرحلة باتت فيها قدرتها التصديرية تُقدّر بنحو ملياري دولار.

وأضاف معين جعفري: كان منتجو مركّزات الزنك في السابق يبذلون جهوداً شاقة لإنتاج مادة بدرجة نقاء ٥٠٪ دون أن يجدوا مشترياً لها. وتابع: بفضل جهود القطاع الخاص والمتخصصين، تشكّلت هذه الصناعة تدريجياً، واليوم يعمل فيها نحو ١٥ ألف شخص بشكل مباشر، وإذا أضفنا الوظائف غير المباشرة فإن العدد يتضاعف عدة مرات، مما يبرز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الصناعة.

وأشار جعفري إلى آلية عرض المنتج في بورصة السلع، وقال: حسب البرنامج المحدد، يُعرض ٢٠٪ فقط من إنتاج صناعة الزنك في السوق الداخلية، فيما يتوجب تصدير ٨٠٪ منه، واللافت أن المنتجين يعرضون حتى أكثر من الحد الأدنى المقرر في البورصة، ويتم تلبية كامل احتياجات الصناعات الداخلية من هذا الإنتاج المحلي. وأكد أمين عام جمعية الرصاص والزنك: إن المنتجات النهائية مثل كبريتات الزنك المستخدمة في الزراعة وأكسيد الزنك المستخدم في الصيدلة تُؤمّن بالكامل من الإنتاج الداخلي، ولا حاجة البتة للاستيراد، غير أن طبيعة هذه المنتجات ومحدودياتها الفنية تجعل تصدير المركبات النهائية غير ممكن.

وأضاف: لا توجد دولة ترسل قطعها الفولاذية إلى الخارج لتغطيتها بالزنك؛ فهذه العملية يجب أن تتم في الموقع نفسه، وبالتالي فإن التصدير في هذا القطاع غير قابل للتنفيذ عملياً.

وأشار جعفري إلى موضوع القيمة المضافة، وقال: لو كان بالإمكان خلق قيمة مضافة وتحويل المنتجات إلى مركبات قابلة للتصدير، لتحرك المنتجون باتجاهها دون شك؛ لكن الواقع العلمي لهذه الصناعة يُظهر أن هذه الإمكانية غير متوفرة حالياً.

وأضاف: نحن نحوّل المادة الخام المعدنية عبر عمليات معقدة إلى سبائك الزنك، وهذا بحد ذاته يُشكّل قيمة مضافة عالية، أما في قطاع المنتجات النهائية فإن حجم الإنتاج والطلب لا يسمحان بتصدير مستدام.